AE

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/57
E/1997/4
6 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/ يوليه ١٩٩٧

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

السنة الدولية للأسرة

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٢	٢
ثانيا - موجز ومقترحات	٣ - ١١	٢
ثالثا - مواضيع أساسية مشتركة بين الأحكام الخاصة بالأسرة التي اعتمدتها المؤتمرات العالمية المعقودة خلال التسعينات	١٢-٤٧	٥
ألف- حقوق الإنسان	١٣-١٩	٥
باء - تعزيز الأسر	٢٠-٢٦	٧
جيم- حالة الطفل واحتياجاته	٢٧-٣٣	٨
دال - النهوض بالمرأة	٣٤-٤٠	١٠
هاء - القضاء على الفقر	٤١-٤٧	١٢
رابعا - الأنشطة الخاصة بمتابعة السنة الدولية للأسرة	٤٨-٩٠	١٣
ألف- الصعيد الوطني	٤٨-٦٩	١٣
باء - الصعيد الإقليمي	٧٠-٧٣	١٧
جيم- الصعيد الدولي	٧٤-٩٠	١٧
خامسا - أنشطة الأمانة العامة المتصلة بمتابعة السنة الدولية للأسرة	٩١-١٠١	٢٠

230197 230197 97-00370

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ١٤٢/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، أن يقدم لها في دورتها الثانية والخمسين، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا عن التقدم المحرز في متابعة السنة الدولية للأسرة، مع مراعاة تعزيز تقديم تقارير متكاملة. وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يعد وثيقة شاملة تتضمن الأحكام ذات الصلة بالأسرة التي أفضى إليها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، لتقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والثلاثين.

٢ - ويتضمن هذا التقرير تحليلا للأحكام ذات الصلة بالأسرة التي أفضت إليها المؤتمرات الآنفة الذكر، ويصف أنشطة متابعة السنة الدولية للأسرة على جميع الصُعُد، كما يشتمل على اقتراحات محددة لأعمال المتابعة التي تقوم بها الأمانة العامة.

ثانيا - موجز ومقترحات

٣ - نظم المجتمع الدولي، في معرض بحثه عن نهج متكامل جديد، عدة مؤتمرات دولية خلال التسعينات. وهي تشمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي اعتمد الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي[١]؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي اعتمد جدول أعمال القرن ٢١[٢]؛ والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمد إعلان وبرنامج عمل فيينا[٣]؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي اعتمد برنامج العمل المتعلق بالسكان والتنمية[٤]؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي اعتمد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن[٥]؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي اعتمد إعلان ومنهاج عمل بيجين[٦]؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي اعتمد إعلان استانبول وجدول أعمال الموئل[٧]. ويتضمن كل جدول أعمال أو خطة أو برنامج عمل توصيات وأحكام تتصل بقضايا الأسرة التي رؤي أنها تشكل عناصر جوهرية من عناصر التنمية.

٤ - ويتجلى في هذه المؤتمرات التوافق المتزايد في آراء المجتمع العالمي بشأن الطابع المتكامل والكلي للتقدم والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وفي حين أن لكل مؤتمر نقطة تركيز متميزة، فإنها تشكل جميعها جزءا من نظرة مشتركة للتنمية تستتبع التسليم بأهمية التنمية المستدامة، والتركيز الخاص على الإنسان بوصفه صانع التنمية والمستفيد منها، والتأكيد على التمكين والمشاركة والإشتمال. وعلاوة على ذلك، فإن النهج الجديد تجاه التنمية، الذي يعطي للناس مكانا مركزيا، يُدخل أيضا في مجال التنمية فكرة "القضايا الشاملة لكل القطاعات".

٥ - ولدى مناقشـــة قضايا الأسرة، تنطلق المؤتمرات من المقدمة القائلة بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع ودوامـــة الشواغل في مجال التنمية المستدامة. وتوطد المؤتمرات الترابط بين رفاه الأسرة والتنمية المستدامة، وبخاصة من خلال تشجيع اتخاذ إجراءات موجهة نحو إدماج نهج يراعي الأسرة في الاستراتيجيات الإنمائية، والتسليم بأن من حق الأسرة أن تحظى بأوسع نطاق ممكن من الحماية.

٦ - وتعد صكوك حقوق الإنسان المتفق عليها صكوكا توجيهية هامة في مجال تحسين التشريعات المتصلة بالأسرة، أو إعداد أو تعزيز السياسات العامة المتصلة بالأسرة، أو إنشاء مؤسسات أو ممارسات إدارية لدعم الأسر. وتكشف المؤتمرات أيضا عن أن لمفهوم حقوق الإنسان صلة بالأسرة على عدة صعد: (أ) حق الفرد في أن تكون له أسرة (أي الحقوق الإنجابية)؛ (ب) وحقوق الفرد داخل الأسرة (أي حقوق الأطفال والنساء)؛ (ج) وحقوق الأسرة بالنسبة إلى بيئتها (أي في مواجهة الدولة).

٧ - والموضوع الأساسي، أي تعزيز الأسرة، هو الموضوع المشترك بين كل المؤتمرات. فهي كلها تتصدى للتحدي الذي يشكله تلبية احتياجات الأسرة، وتعزيز مؤسسة الأسرة، ودعم استقرار الأسرة من خلال تمكين الأسر. وهي تقترح بذل جهود متعددة الأوجه ومشتركة بين القطاعات لدعم الأسر وتوفير برامج لحمايتها. وتشدد جميع المؤتمرات على الحاجة إلى إقامة نظم للدعم داخل الأسرة علاوة على نظم عامة لدعمها. وتشير المؤتمرات على وجه التحديد إلى السياسات العامة التي تراعي الأسرة وإلى نظم لدعم الأسرة، من قبيل ساعات العمل المرنة، والعمل جزءا من الوقت، وتقاسم العمل، ورعاية الدولة للطفل أو دعم الدولة لرعاية الطفل، والإجازة الوالدية، والضمان الاجتماعي، واستحقاقات العجز ومساعدة الأسر على رعاية المعالين، ورعاية الأسرة.

٨ - وهي تؤكد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال. وقد أكدت مؤتمرات ريو والقاهرة وكوبنهاغن من جديد على جدول الأعمال الخاص بالأطفال. وحث مؤتمر فيينا على التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٥. وقد شددت جميع المؤتمرات على أن لكل طفل الحق في أن يحصل على الرعاية والحماية من أسرته وأن على الأسر والمجتمع أن تعمل معا لتحسين حالة الطفل وحماية حقوق جميع الأطفال، ولا سيما منهم الأطفال الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة، ومثال ذلك الأطفال في مناطق الصراعات المسلحة، والأطفال الذين لا يحظون بدعم كاف من الأسرة، وأولاد الشوارع في المناطق الحضرية، والأطفال المسيبون، والأطفال المعوقون، والأطفال المدمنون للمخدرات، والطفلة. ويجب أن توفر لجميع الأطفال امكانية الحصول على الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية.

٩ - ويعد تمكين المرأة أحد المواضيع الأساسية المشتركة الأخرى. وتوضح المؤتمرات أنه يلزم أن يكون للنساء والرجال حقوق متساوية وفرص متساوية وإمكانيات متساوية للحصول على الموارد، وأن يشتركوا على قدم المساواة في تحمل المسؤوليات داخل الأسرة. ويعد مفهوم المساواة بين الجنسين الذي أكدت عليه المؤتمرات أمرا أساسيا إذا أريد للأسر أن تحتل مكان الصدارة في التنمية الاجتماعية. ولاحظت

المؤتمرات أن من جوانب الحياة اليومية الأكثر فداحة بالنسبة للعديد من الأسر، ولا سيما منها الأسرة ذات الوالد الوحيد والأسرة التي تترأسها أنثى، هو إيجاد التوازن فيما بين العمل وبين المسؤوليات الأسرية. وهي تدعو إلى شراكة حقيقية بين الرجال والنساء في الحياة الأسرية وتوصي بإجراءات من قبيل سن وتطبيق تدابير في مجالي القانون والسياسات العامة لحظر الممارسات التمييزية ضد المرأة والطفلة، والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، والقضاء على التمييز القائم على نوع الجنس أمام القانون (وبخاصة فيما يتعلق بالأحكام القانونية المتصلة بالإرث والزواج وحضانة الأطفال وملكية الأموال، وإعداد سياسات في مجال العمل تمكن العمال الذكور والإناث على السواء من تحقيق توازن مرض بين العمل والنهوض بمهام الأبوة المسؤولة.

١٠ - ويشكل القضاء على الفقر أحد المواضيع الأساسية المشتركة الأخرى. وتشدد المؤتمرات على الحاجة إلى فهم أفضل لأسباب الفقر، وتعتبر القضاء على الفقر إحدى الأولويات الأساسية في مجال التنمية. ووردت فيها إشارات مختلفة إلى واقع أن الفقر يشكل السبب الأساسي وراء الاستبعاد الاجتماعي، وأنه في كل المجتمعات تقريبا يهدد قدرة الأسرة على تلبية احتياجات أفرادها. ويؤثر الفقر على كل جوانب حياة الأسرة كما أن الأسر الفقيرة تتحمل عبئا ثقيلا على وجه الخصوص. وفي هذا الصدد، توصي المؤتمرات باعتماد سياسات تعزز الأسرة وتسهم في استقرارها.

١١ - وتلخيصا لما سبق، فإن الأهمية الرئيسية لهذه المؤتمرات العالمية بالنسبة لقضايا الأسرة وبالنسبة لما يعقبها من اهتمام ببعد الأسرة في الجهود الإنمائية، إنما هو ما تأتي به من تأكيد جديد على التنفيذ وعلى ترجمة زيادة الوعي إلى تدابير ملموسة. وفي هذا الصدد، فعملا بقرار الجمعية العامة ١٤٢/٥٠، يتقدم التقرير بالتوصيات التالية تمشيا وروح المقررات التي اتخذتها المؤتمرات فضلا عن أهداف السنة الدولية للأسرة:

(أ) تُشجَّع الحكومات على أن تنظر في أمر إعداد تقييمات للآثار المترتبة على الأسرة في سياق ما تقوم به من أنشطة إنمائية، وعلى أن تصوغ وتنفذ وتقيم سياسات وبرامج واستراتيجيات تراعي الأسرة وفقا للأهداف المنشودة ضمنا في إطار السنة الدولية للأسرة. وسيتطلب ذلك إنشاء أو تعزيز آليات وطنية ملائمة فيما يتعلق بالأسرة؛

(ب) نظرا إلى الطابع المتعدد القطاعات لموضوع الأسرة، والحاجة إلى تشجيع الأخذ بنهج متكامل في معالجة قضايا التنمية الاجتماعية، فإن وضع سياسات وبرامج تراعي الأسرة ينبغي أن تلقى اهتماما ملائما في إطار جدول أعمال لجنة التنمية الاجتماعية، وبخاصة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠؛

(ج) ينبغي أن تتركز الأنشطة التي يضطلع بها مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة المعني بالنهوض بقضايا الأسرة على جميع الصعد، بوصفه خلف أمانة السنة الدولية للأسرة، على القضايا المتصلة

بتنفيذ ما ورد في الإعلانات وخطط العمل الدولية للمؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات من أحكام ذات صلة بالأسرة.

ثالثا - مواضيع أساسية مشتركة بين الأحكام الخاصة بالأسرة التي اعتمدتها المؤتمرات العالمية المعقودة خلال التسعينات

١٢ - تناولت المؤتمرات مجموعة كبيرة من القضايا المتصلة بالأسرة. ويمكن تلخيص هذه القضايا في إطار خمسة مواضيع أساسية هي: حقوق الإنسان؛ وتعزيز الأسر؛ وحالة الطفل واحتياجاته؛ والنهوض بالمرأة؛ والقضاء على الفقر.

ألف - حقوق الإنسان

١٣ - علق مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أهمية كبيرة على الأسرة ومسؤولية الأسرة فيما يتعلق برعاية الطفل وتهيئة الظروف التي تؤدي إلى استمتاعه بحقوقه. وتصف خطة العمل بيئة عائلية ملائمة بوصفها السياق الوحيد الملائم لبقاء الطفل وحمايته ونمائه. ويحث الإعلان العالمي وخطة العمل[١] اللذان اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل جميع الحكومات على العمل على التصديق في أقرب وقت ممكن على اتفاقية حقوق الطفل.

١٤ - أما إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية[٨] فقد اعتبر "الحق في التنمية" وسيلة تكفل التلبية المنصفة للاحتياجات الإنمائية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. ولوحظ في جدول أعمال القرن ٢١[٢]، أن هناك حاجة إلى إجراءات للإسهام في العمل على توفير أسباب العيش المستدامة وحماية البيئة. وستركز تلك الإجراءات على مجالات التعليم، وتوفير المأوى، والرعاية الصحية، والنهوض بالمرأة. ويشار على وجه التحديد إلى أحكام الصكوك الدولية ذات الصلة مثل الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أن جدول أعمال القرن ٢١ اقترح أن تنظر الحكومات في أمر وضع وتعزيز وإنفاذ تشريعات تحظر العنف ضد المرأة وتنفيذ تدابير وبرامج بشأن قضايا الأبوة المسؤولة.

١٥ - وأكد إعلان وبرنامج عمل فيينا من جديد[٣] المبادئ الأساسية التي تحكم الأنشطة الدولية في مجال حقوق الإنسان ووضع أهدافا محددة لعدد كبير من المجالات، وحدد مختلف الطرق لتحقيقها. واعتمد برنامج العمل نهجا متكاملا تجاه دعم وحماية جميع حقوق الإنسان. وتكمن أهميته في الحماية التي يوفرها لكل من أفراد الأسرة وفي نصرته للدور الإيجابي الذي يمكن للأسر أن تضطلع به في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١٦ - ويركز برنامج عمل القاهرة[٤] في فصله ٥ المعنون "الأسرة وأدوارها وحقوقها وتكوينها وهيكلها" على تعزيز تكافؤ الفرص بالنسبة إلى أفراد الأسرة، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الطفل والمرأة في الأسرة. وهو يدعو الحكومات إلى القضاء على جميع أشكال الإكراه والتمييز في السياسات العامة والبرامج. كما أن حقوق الأزواج والأفراد الإنجابية في البت بحرية وعلى نحو مسؤول في عدد أبنائهم والمباعدة بين ولاداتهم وتوقيتها تعتبر فيه ذات أهمية أساسية بالنسبة للسياسات والبرامج التي تدعمها الحكومات والمجتمعات المحلية. وهو يوصي فضلا عن ذلك بوضع تشريعات واتخاذ تدابير أخرى لمساعدة الأسر المستضعفة.

١٧ - ويسلم إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن[٥] بأن الأسرة تضطلع بدور أساسي في التنمية الاجتماعية ولذلك ينبغي تعزيزها مع إيلاء الاهتمام لحقوق أفرادها وقدراتهم ومسؤولياتهم. وكلاهما يدعو إلى إيجاد بيئة اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، وقانونية، تمكن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية. وكلاهما يدعو إلى تعزيز نشوء مجتمعات قائمة على دعم وحماية جميع حقوق الإنسان. ويحث برنامج العمل الحكومات على تعزيز المواقف، والهياكل، والسياسات، والقوانين، والممارسات التي تقضي على أوجه عدم المساواة في الأسرة.

١٨ - ويشكل النهوض بحقوق الإنسان داخل الأسرة، وتكافؤ حقوق ومسؤوليات كل فرد من أفراد الأسرة، والمساواة بين الجنسين، والدور الذي يضطلع به الأب، وحماية الأطفال ونمائهم قضايا ذات أهمية أساسية بالنسبة للأهداف المحددة الواردة في منهاج العمل[٩] الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وحقوق الإنسان للمرأة هي أحد الأهداف الاستراتيجية لمنهاج العمل، الذي يشير على وجه التحديد إلى حقوق المرأة الإنجابية وإلى عدم إخضاعها للتمييز والإكراه والعنف. ويرتئي المنهاج في جملة أمور، أن تعمل الحكومات، لدى التصدي لمسألة الاستمتاع بحقوق الإنسان، على دعم الأخذ بسياسة لإدماج منظور قائم على نوع الجنس كعنصر رئيسي في جميع سياساتها وبرامجها. ويؤكد إعلان بيجين[١٠]من جديد التزام المجتمع الدولي بكفالة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمراة والطفلة.

١٩ - ويركز إعلان استانبول وجدول أعمال الموئل[٧] على توفير المأوى الملائم للجميع باعتبار ذلك أحد حقوق الإنسان الأساسية. ويؤكد إعلان استانبول[١١] من جديد على التزامين أساسيين هما: توفير مستوى معيشة أفضل والتحقيق الكامل للحق في مسكن ملائم، وفقا لما تنص عليه الصكوك الدولية. ويعلن جدول أعمال الموئل[١٢] أن لكل الأشخاص الحق في مستوى معيشة ملائم لأنفسهم ولأسرهم، بما في ذلك الحق في الحصول على ما يكفي من الغذاء واللباس والمسكن والماء والمرافق الصحية، والتحسين المستمر للأحوال المعيشية. وفضلا عن ذلك، فإن جدول أعمال الموئل يعلن أن من حق الأسرة أن تحظى بحماية شاملة وأنه يجب احترام حقوق أفراد الأسرة وقدراتهم ومسؤولياتهم. كما ينبغي أن ييسر المجتمع إدماج الأسرة وتوحيد شملها وحفظها وتحسين أحوالها وحمايتها داخل مأوى ملائم مع توفير امكانية حصولها على الخدمات الأساسية.

باء - تعزيز الأسر

٢٠ - ناقش مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل التغيرات في قدرة ومسؤوليات الأسرة، وقوة الأسرة وضعفها، والدور الذي تضطلع به في توفير الرعاية، ودورها كعامل من عوامل التغيير. ويسلم الإعلان العالمي وخطة العمل[١] بأن تعزيز الأسرة يتحقق من خلال تعزيز دور المرأة ومركزها، وتعميم امكانيات الحصول على التعليم الأساسي وامكانيات محو الأمية، بما في ذلك إكمال الدراسة الابتدائية أو إنجاز مستوى تعليمي معادل لها، والحد من الفروق الراهنة بين البنين والبنات، وتخفيض عدد الأميين بين الكبار والتوسع في محو أمية الإناث، وتوفير التدريب المهني وفرص التحضير للعمل واكتساب المزيد من المعرفة والمهارات والقيم من خلال جميع القنوات التعليمية بما فيها وسائط الاتصال الحديثة والتقليدية، وتحسين نوعية حياة الأطفال والأسر.

٢١ - ويؤكد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، على العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية، وبين أنماط سلوك ومواقف مختلف أجزاء المجتمع - بما فيها الأسرة - وبين التنمية المستدامة. وهو يبرز دور الأسر المعيشية في تحقيق الأهداف الخاصة بالاستدامة. وفي سياق معالجة الديناميات الديمغرافية والاستدامة، تقدم المؤتمر بتوصيات تتصل برعاية الأسرة وبمشاريع توفير الائتمانات للأسر، وبالتنظيم المسؤول لحجم الأسرة، وبالوالدية المسؤولة[٢].

٢٢ - ويؤكد إعلان وبرنامج عمل فيينا[٣]، على الدور الذي يضطلع به الميدان القانوني والتشريعي في تعزيز المجتمعات المحلية والأسر. وهما يشيران بصورة خاصة إلى: (أ) تعزيز الآليات والبرامج الوطنية والدولية على السواء تحقيقا لهذا الهدف؛ (ب) والحث على سرعة التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وعلى تنفيذها بشكل فعال؛ (ج) وأهمية برامج التثقيف في حقوق الإنسان.

٢٣ - وأكد برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٤] من جديد أن الأسرة هي نواة المجتمع وأن من حقها أن تحظى بحماية المجتمع والدولة. ودعا إلى دعم أضعف الأسر حالا، وإلى صياغة سياسات تراعي الأسرة في مجالات مثل مجالات الصحة، والتعليم، والعمل، والإسكان، والضمان الاجتماعي. وشدد أيضا على أهمية سد الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وتخفيض معدلات وفيات الأمهات، وتوفير امكانيات الرعاية في مجال الصحة الإنجابية.

٢٤ - واعترف إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن[٥] بالأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع وسلَّم بأنها تضطلع بدور أساسي في التنمية الاجتماعية، وأنه ينبغي لذلك تعزيزها. وفي إطار الالتزامات التي تم التعهد بها في كوبنهاغن، حُددت أربعة مجالات من مجالات السياسات العامة لأغراض تعزيز الأسرة، وهي: سياسات تكفل حصول كل الناس على الحماية الاقتصادية والاجتماعية الكافية في حالات البطالة، وسوء الصحة، والأمومة، وتربية الأطفال، والترمل، والعجز، والشيخوخة؛ وسياسات تمكن الناس من الجمع بين عملهم

المأجور وبين مسؤولياتهم العائلية؛ ومؤسسات تعزز الاندماج الاجتماعي، مع التسليم بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأسرة؛ والتشجيع على إحداث تغييرات في المواقف والهياكل والسياسات والقوانين والممارسات بغية إزالة جميع العقبات التي تعترض سبيل تحقيق المساواة داخل الأسرة ودعم الشراكة المتكافئة بين الرجل والمرأة في الأسرة والحياة الاجتماعية.

٢٥ - وفي إعلان بيجين[١٠]، أعرب المؤتمر العالمي عن قناعته بأن المساواة في الحقوق والفرص وإمكانيات الحصول على الموارد، وتساوي الرجال والنساء في تقاسم مسؤوليات الأسرة، وإتسام العلاقة بينهم بالوئام، إنما هي أمور بالغة الأهمية بالنسبة لرفاه الأسرة. أما منهاج العمل[٩] فيدعو الحكومات إلى: (أ) اعتماد سياسات تكفل الحماية الملائمة التي توفرها قوانين العمل واستحقاقات الضمان الاجتماعي؛ (ب) والعمل على إتاحة التطوير المهني القائم على ظروف عمل توائم بين العمل والمسؤوليات العائلية؛ (ج) وسن تشريعات تراعي الأسرة؛ (د) وتصميم وتوفير البرامج التثقيفية لزيادة الوعي فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين؛ (هـ) وإدماج منظورات قائمة على نوع الجنس في التشريعات والسياسات العامة والبرامج والمشاريع؛ (و) وتعزيز الدور الذي تضطلع به الأسرة فيما يتعلق بتحسين مركز الطفلة من خلال صوغ السياسات والبرامج الوطنية الرامية إلى مساعدة الأسرة على الاضطلاع بأدوارها في مجالات الإعالة والتربية والرعاية؛ (ز) وتثقيف الآباء والأمهات والجهات الموفرة للرعاية فيما يتعلق بمعاملة البنات والبنين على قدم المساواة وكفالة تقاسمهم للمسؤوليات.

٢٦ - وشدد جدول أعمال الموئل[١٢] على أن الأسرة تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع، وهي بوصفها هذا ينبغي تعزيزها ويحق لها أن تحصل على دعم وحماية شاملين. وينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند تخطيط المستوطنات البشرية الدور البناء الذي تضطلع به الأسرة في تصميم هذه المستوطنات وإقامتها وإدارتها. وينبغي أن ييسر المجتمع، بحسب الاقتضاء، تهيئة كل الظروف اللازمة لإدماج الأسرة وتوحيد شملها وحفظها وتحسين أوضاعها وحمايتها داخل مأوى ملائم مع تزويدها بإمكانيات الحصول على الخدمات الأساسية وأسباب العيش المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن جدول أعمال الموئل يتضمن مقترحات عديدة لاتخاذ اجراءات من قبيل كفالة الحماية القانونية من التمييز فيما يتعلق بإمكانية الحصول على مأوى وعلى الخدمات الأساسية؛ ومساعدة الأسرة على الاضطلاع بأدوارها في مجالات الإعالة والتربية والرعاية؛ وتشجيع الأخذ بسياسات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى تلبية احتياجات الأسرة وكل من أفرادها في مجال السكن.

جيم - حالة الطفل واحتياجاته

٢٧ - ناقش مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل التغيرات في قدرة الأسرة ومسؤولياتها، وقوة الأسرة وضعفها، والدور الذي تضطلع به الأسرة في مجال رعاية الطفل، ودورها كعامل من عوامل التغيير. ويشدد المؤتمر على الأهمية الاستراتيجية للأسر بالنسبة لبقاء الأطفال ونمائهم وحمايتهم، وبخاصة فيما يتعلق

بالدور الذي تضطلع به الأسرة في مجالات التكييف الاجتماعي، والتعليم، والحماية، ونقل التراث الثقافي والقيم ما بين الأجيال. وتدعو خطة العمل[١] إلى منح الأطفال فرصة الاهتداء إلى هويتهم وتحقيق إمكاناتهم الكامنة في بيئة مأمونة وداعمة من خلال الأسر وغيرها من الجهات الملتزمة بتوفير الرعاية لهم.

٢٨ - وبعد أن لاحظ جدول أعمال القرن ٢١[٢] أن الصحة والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا وحث الحكومات على تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال، حدد للأسرة باعتبارها تضطلع بدور أساسي في حماية الطفل. كما أنه حث الحكومات، في جملة أمور، على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل؛ ودعم الأنشطة التي توفر الرعاية البيئية الأولية وتلبي الاحتياجات الأساسية للطفل والمجتمع المحلي؛ وتحسين البيئة التي يعيش فيها الأطفال على مستوى الأسرة المعيشية.

٢٩ - وتكمن أهمية إعلان فيينا في تأكيده على حماية كل من أفراد الأسرة وعلى الدور الإيجابي الذي يمكن للأسر أن تضطلع به في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويلاحظ برنامج العمل[٣] أن الأسرة تستحق أن توفر لها حماية أوسع نطاقا لكي تهيئ بيئة ملائمة للنماء الكامل والمتسق للأطفال. وهو يولي أيضا أهمية خاصة لحماية حقوق الطفلة والأطفال الذين يواجهون ظروفا بالغة الصعوبة.

٣٠ - ويتضمن برنامج عمل القاهرة[٤] عددا من الأهداف الكمية في مجالات التعليم، والصحة، والصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة، بما في ذلك ما يلي: اتاحة إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي؛ وسد الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي؛ وتخفيض معدل وفيات الرضع؛ وتخفيض معدل وفيات الأمهات؛ وتوفير امكانية الحصول على الرعاية في مجال الصحة الإنجابية؛ وتلبية احتياجات تنظيم الأسرة. ويشدد برنامج القاهرة على أن من الضروري توفير الحماية والمساعدة للأسرة على أوسع نطاق ممكن لأنها مسؤولة عن رعاية وتربية الأطفال المعالين.

٣١ - ويتضمن برنامج عمل كوبنهاغن[١٠] كثيرا من الإشارات إلى الطفل والأسرة. وهو يدعو إلى التصدي لاحتياجات الأطفال الذين يواجهون ظروفا بالغة الصعوبة، وإلى توفير الحماية لهم بعدة طرق من بينها تعزيز استقرار الأسرة وتزويدها بالدعم المتبادل؛ وتعزيز الدعم الاجتماعي لها، بما في ذلك توفير الرعاية الحسنة النوعية للأطفال وظروف عمل تسمح لكل من الأبوين بالمواءمة بين مسؤوليات الوالدية والحياة العملية، ودعم منظمات الأسرة وإشراكها في أنشطة المجتمعات المحلية.

٣٢ - ويؤكد منهاج عمل بيجين[٩] على أوضاع الطفلة، ويدعو إلى اتخاذ الاجراءات للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها. وهو يشدد على تثقيف الآباء والأمهات، وعلى اضطلاع أفراد الأسرة بحماية حقوق الطفلة، وعلى الحاجة إلى توفير الخدمات الداعمة للأسرة. ويدعو منهاج العمل الحكومات إلى تعزيز الدور الذي تضطلع به الأسرة في تحسين مركز الطفلة من خلال صوغ سياسات وبرامج تراعي الأسرة وتوفير بيئة تساعد على تعزيز الأسرة.

٣٣ - ويلاحظ في جدول أعمال الموئل[٢]، أن الإنسان يحتل مركز الصدارة فيما يتعلق بالشواغل المتصلة بالتنمية المستدامة، وأن من حق جميع الأشخاص أن يحظوا بمستوى معيشة ملائم لأنفسهم ولأسرهم. وفي هذا السياق، يقترح جدول الأعمال توفير المأوى والخدمات والمرافق الأساسية لتعليم الأطفال الذين نجوا من العنف العائلي وتوفير الرعاية الصحية لهم. ويؤكد جدول أعمال الموئل من جديد على اتفاقية حقوق الطفل، وهو يهتدي بها حسب الاقتضاء.

دال - النهوض بالمرأة

٣٤ - تركز خطة العمل[١] التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل على تعزيز دور المرأة ومركزها من خلال التخطيط المسؤول لحجم الأسرة، والمباعدة بين الولادات، والرضاعة الطبيعية، والأمومة المأمونة. ومن بين مجالات الاهتمامات الأخرى، عدم توفر إمكانية حصول البنات والنساء على التعليم الأساسي وعلى فرص محو الأمية. وتدعو خطة العمل إلى زيادة اكتساب المعرفة والمهارات والقيم، من خلال جميع القنوات التعليمية، من أجل تحسين نوعية حياة الأسر.

٣٥ - ويشدد جدول أعمال القرن ٢١[٢] على الحاجة إلى مشاركة المرأة وضلوعها بشكل نشط في تنفيذه. وهو يكرس أحد فصوله للمرأة والتنمية المستدامة، كما يدعو إلى وضع استراتيجية عالمية لإزالة العقبات السياسية، والقانونية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي تعترض سبيل المشاركة الكاملة للمرأة في التنمية المستدامة. وفي معرض الدعوة إلى تحقيق المساواة في جميع جوانب المجتمع، يتطرق جدول الأعمال إلى الحاجة إلى التنظيم المسؤول لحجم الأسرة وإلى الخدمات المخصصة للأسرة، والوالدية المسؤولة، وبرامج ترمي إلى التخفيف من ثقل عبء الأعمال المنزلية، واشتراك الرجال والنساء على قدم المساواة في القيام بالأعمال المنزلية، وبرامج تدعم وتعزز تكافؤ فرص العمل، وإيجاد نظم دعم ملائمة، بما فيها الإجازة الوالدية.

٣٦ - وفي إعلان وبرنامج عمل فيينا[٣]، تم حث الحكومات والمؤسسات على تكثيف الجهود التي تبذلها من أجل حماية ودعم حقوق الإنسان للمرأة. وأولى برنامج العمل أهمية خاصة لتوطيد مركز المرأة وحقوق الإنسان للمرأة وتعزيز حماية حقوق المرأة. كما أنه أكد من جديد، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، على حق المرأة في الرعاية الصحية الميسرة والكافية في أوسع نطاق من الخدمات في مجال تنظيم الأسرة، فضلا عن حقها في إمكانيات متساوية للحصول على التعليم على كل المستويات. وفي هذا الصدد، فإن للأسر دور رئيسي تقوم به، وبخاصة فيما يتعلق بإيجاد بيئة ملائمة، ومن خلال تعزيز احترام حقوق الإنسان الأساسية والإلمام بها وممارستها.

٣٧ - ويشدد برنامج عمل القاهرة[٤] على الحاجة إلى المساواة بين الجنسين داخل الأسرة. وهو يدعو إلى اشتراك النساء والرجال على قدم المساواة في تحمل مسؤوليات الأسرة، وتنظيم الأسرة، وتربية

الأطفال، والأعمال المنزلية. كما أنه يؤكد على الضرورة القصوى لتمكين البنات والنساء باعتبار أن ذلك يشكل إحدى الوسائل التي تكفل تحقيق التنمية المستدامة. وهو يشجع على إيلاء المزيد من الاهتمام لأسر الوالد الوحيد، ولا سيما منها الأسرة التي تترأسها المرأة. ويسلم برنامج العمل بالحاجة إلى إدماج أنشطة تنظيم الأسرة في سياق أوسع نطاقا هو سياق الصحة الإنجابية. وقد أكد من جديد على حق الأزواج والأفراد في تحديد عدد أبنائهم والمباعدة بينهم بحرية وبشكل مسؤول باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان.

٣٨ - وفي إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن[٥]، لوحظ أن النساء يتحملن نصيبا غير متناسب من أعباء المشاكل المرتبطة بالفقر والتفكك الاجتماعي والبطالة. وقد سلّما أيضا بأن تمكين المرأة من أجل تعزيز قدراتها الخاصة، يشكل أحد الأهداف الرئيسية للتنمية وأحد الموارد الأساسية لهذا الغرض. وفي معرض مناقشة أهداف العمالة الكاملة، والقضاء على الفقر، وكفالة الاندماج الاجتماعي، سلط إعلان كوبنهاغن الضوء على دور المرأة. وأكد ذلك على وجه الخصوص الالتزام ٥، الذي شدد على الحاجة إلى تعزيز الاحترام الكامل لكرامة الإنسان وعلى الحاجة إلى تحقيق المساواة والعدل بين النساء والرجال، وإلى تعزيز مشاركة النساء وما يضطلعن به من أدوار قيادية في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التنمية. أما برنامج العمل فقد أكد على اتخاذ تدابير من قبيل دعم التغييرات في المواقف، والهياكل، والسياسات، والقوانين، والممارسات المتصلة بالمساواة داخل الأسرة والمجتمع، والعمل على تزويد المرأة بإمكانيات كاملة ومتساوية للحصول على الخدمات المتصلة بمحو الأمية والتدريب والخدمات الصحية.

٣٩ - وأبرز إعلان ومنهاج عمل بيجين[٦] واقع أن النساء يضطلعن بدور حاسم في الأسرة، وحدد أهدافا لمشاركة المرأة مشاركة كاملة في صنع القرارات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، مع النظر في مسألة عدم المساواة بين الجنسين بوصفها إحدى قضايا حقوق الإنسان، وتكثيف الجهود الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة. وركز الإعلان والمنهاج على جملة أمور من بينها مسألة الفقر والمرأة؛ وعدم المساواة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والفرص التعليمية وعدم كفاية هذه الخدمات والفرص؛ والعنف ضد المرأة والافتقار إلى الوعي والالتزام بحقوق المرأة المعترف بها على الصعيدين الوطني والدولي.

٤٠ - ولاحظ كل من جدول أعمال الموئل وإعلان استانبول[٧] أن نوعية حياة وأنشطة جميع الكائنات الإنسانية داخل المستوطنات البشرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي تطرأ على السكان، وبالأنماط الديمغرافية، بما فيها نمو السكان وتركيبهم وتوزيعهم، والمتغيرات الإنمائية من قبيل التعليم، والصحة والغذاء، ومستويات استخدام الموارد الطبيعية، وحالة البيئة، ومعدل ونوعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي معرض الدعوة إلى نهج شامل للقطاعات في مجال تطوير السياسات، يولي جدول أعمال الموئل وإعلان استانبول أهمية خاصة للعمل على الأخذ بمنظورات قائمة على نوع الجنس. ومن ثم، فإن جدول أعمال الموئل، على سبيل التسليم بالدور البارز الذي تضطلع به المرأة في تخطيط وبناء المستوطنات

البشرية بشكل متكامل، يشدد على ضرورة اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات على الصعيد الوطني من قبيل إزالة الحواجز والقضاء على التمييز فيما يتعلق بتوفير المأوى، وتيسير وضمان حيازة النساء للعقارات، ودعم إنشاء آليات لحماية الأرامل، وكفالة المشاركة الكاملة للنساء في جميع عمليات صنع القرار، مع إيلاء اعتبار خاص للنساء اللاتي يعانين من الفقر.

هاء - القضاء على الفقر

٤١ - من المسائل الرئيسية التي يركز عليها الإعلان وخطة العمل اللذان اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل مسألة بقاء الطفل وحمايته ونمائه. وهما يشيران إلى الأطفال الذين يعيشون في فقر؛ ولا سيما منهم الأطفال الذين يجبرون على الأعمال الخطرة حين لا يكون دخل الأسرة وقوتها الشرائية كافيين للوفاء باحتياجاتهم. كما أنهما يشددان على الحاجة إلى شن حملة عالمية على الفقر تعود بالفائدة على رعاية الأطفال وعلى أسرهم، ولا سيما منهم الأطفال في البلدان النامية وفي أقل البلدان نموا. وتنص خطة العمل على إجراءات محددة موجهة إلى التخفيف من حدة الفقر في مجالات الصحة والغذاء والتعليم.

٤٢ - ويصف جدول أعمال القرن ٢١ الفقر على أنه "مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد". وهو يلاحظ أن القضاء على الفقر، والجوع، والمزيد من الإنصاف في توزيع الدخل، وتنمية الموارد البشرية لا تزال تشكل تحديات رئيسية. وهو يدعو إلى اعتماد استراتيجية لمكافحة الفقر تركز على الموارد، والانتاج، والناس وتشمل القضايا الديمغرافية، وتعزيز الرعاية الصحية والتعليم، وحقوق المرأة، وتمكين المرأة والمجتمعات المحلية، وتوفير الخدمات للأسر الفقيرة وإتاحة إمكانية حصولها على الائتمانات.

٤٣ - وسلَّم برنامج عمل فيينا بما بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان من روابط تعزز إحداهما الأخرى، كما ركز الاهتمام على آثار الفقر المدقع والاستبعاد في الاستمتاع بحقوق الإنسان وعلى الحاجة إلى القيام بعمل للقضاء عليهما. وسلَّم إعلان وبرنامج عمل فيينا بأن الفقر المدقع المنتشر على نطاق واسع يحول دون الاستمتاع الكامل والفعال بحقوق الإنسان، وحثَّا على القيام بعمل فوري من أجل التخفيف من حدته باعتبار ذلك إحدى الأولويات العالية للمجتمع الدولي. وشددا أيضا على الحاجة إلى حماية الأسر، نظرا إلى الدور الأساسي الذي تضطلع به في تحقيق الإنماء الكامل والمتسق لكل فرد من أفرادها، ولا سيما منهم الأطفال.

٤٤ - ويحدد الفصل ٥ من برنامج عمل القاهرة المعنون "الأسرة وأدوارها وحقوقها وتكوينها وهيكلها" الفقر بوصفه أحد أسباب الإرهاق الشديد الذي تعانيه الأسرة. وهو يلاحظ وجود عدد متزايد من الأسر المستضعفة ويدعو إلى توفير الدعم والحماية اللازمين للأسرة، بما في ذلك صوغ سياسات تراعي الأسرة في ميادين الإسكان، والعمل، والصحة، والضمان الاجتماعي، والتعليم.

٤٥ - ومفهوم الفقر المحدد في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن، مفهوم واسع النطاق: فهو يتضمن الدخل غير الكافي، وعدم توفر إمكانيات الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأخرى، والاستبعاد من المشاركة في حياة المجتمع. ويؤكد برنامج العمل على الحاجة إلى تركيز الجهود على القضاء على الجوع، وسوء التغذية وكذلك على توفير الأمن الغذائي، والتعليم، والعمل، وأسباب العيش، وخدمات الرعاية الصحية الأولية، بما فيها الخدمات في مجال رعاية الصحة الإنجابية. وهو يمنح أولوية خاصة للنساء والأطفال، الذين كثيرا ما يتحملون العبء الأكبر للفقر. كما أنه يوصي بضرورة النظر في آثار السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية العامة على جملة أمور من بينها آثارها على رفاه الأسرة.

٤٦ - ويصف منهاج عمل بيجين الفقر على أن له مظاهر شتى، بما فيها الافتقار إلى دخل وموارد إنتاجية كافية تكفل أسباب العيش المستدامة؛ والجوع وسوء التغذية؛ وسوء الصحة؛ وقلة أو انعدام إمكانيات الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى؛ وزيادة عدد حالات الاعتلال والوفيات الناجمة عن المرض؛ وعدم توفر المأوى أو نقص مرافق السكن؛ والبيئات غير المأمونة؛ والتمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع؛ وعدم المشاركة في صنع القرارات وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، يحدد منهاج العمل تأنيث الفقر فضلا عن فقر العمال المنخفضي الأجور والأشخاص الذين يخرجون عن نطاق نظم دعم الأسرة بوصفهما مشكلتين هامتين تواجهما العديد من البلدان. ويؤكد منهاج العمل على الحاجة إلى تحسين فعالية برامج مكافحة الفقر الموجهة إلى أكثر فئات النساء فقرا وحرمانا ويشدد على ضرورة اشتمال أية استراتيجية للقضاء على الفقر على منظور قائم على نوع الجنس.

٤٧ - ويسترعي جدول أعمال الموئل الانتباه إلى العلاقة بين المستوطنات البشرية القائمة على الإنصاف وبين القضاء على الفقر وتعزيز الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، ويؤكد إعلان استانبول وجدول الأعمال من جديد على الالتزام بالحق في السكن الملائم، الذي يشمل قضايا من قبيل الضمان القانوني للحيازة، والحماية من التمييز، وإتاحة إمكانيات متساوية للحصول على سكن كاف ميسور التكلفة للجميع.

رابعا - الأنشطة الخاصة بمتابعة السنة الدولية للأسرة

ألف - الصعيد الوطني

٤٨ - منذ عام ١٩٩٤، وأنشطة المتابعة في كثير من البلدان تستند أكثر فأكثر إلى المعايير الدولية، ولا سيما العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان[١٤] واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[١٥] واتفاقية حقوق الطفل[١٦]. وهناك بلدان شتى كفلت لقوانينها وإجراءاتها الإدارية الوطنية ذات الصلة أن تعبر عن واقع تنوع أشكال الأسر.

٤٩ - وفي كثير من البلدان، ضُمت مسؤولية المسائل المتعلقة بالأسرة إلى مهام الوزارات المسؤولة عن أمور المرأة أو الطفل أو الرعاية الاجتماعية، أو جُعلت جزءا من تلك المهام. وقد أنشأ عدد من الحكومات آليات خاصة بالأسرة مثل الوزارات، والإدارات، واللجان، وذلك للنهوض بالعمل الوطني الفعال في هذا الخصوص. ومن بين تلك الحكومات: استراليا، إكوادور، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، إيطاليا، البرتغال، بوركينا فاصو، بوليفيا، بيلاروس، تايلند، تركيا، توغو، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، رواندا، زائير، سان تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، شيلي، غانا، الفلبين، فنزويلا، قبرص، كوستاريكا، كولومبيا، لكسمبرغ، مالطة، ماليزيا، مصر، المكسيك، موريشيوس، النرويج، النمسا، نيوزيلندا.

٥٠ - ففي أنتيغوا وبربودا، تركز الحكومة على حالة البطالة في البلد وأثرها على الأسر. كما يُنفذ أيضا برنامج تثقيفي في مجال الإدارة المالية من أجل بقاء الأسرة.

٥١ - وأنشأت الوزارة الاتحادية النمساوية للبيئة والشباب والأسرة المعهد النمساوي لأبحاث الأسرة لتحسين ظروف الحياة الأسرية والنهوض بالتعاون الدولي في مجال الأبحاث المتصلة بالأسرة. وأنشأت الوزارة الاتحادية أيضا البرنامج النمساوي للزائرين لدراسة الاستحقاقات والخدمات الأسرية النموذجية، وهو يتيح لممثلين عن البلدان النامية فرصة لدراسة المسائل والبرامج الأسرية في النمسا لمدة أسبوع واحد.

٥٢ - وسنَّت حكومة بيلاروس تشريعات بشأن البدلات التي تمنحها الدولة للأسر التي لديها أطفال وبشأن حقوق الطفل. واستعرض المجلس الأعلى مدونة لقوانين الأسرة كما اعتمدت خطة عمل وطنية للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وأنشأت في عام ١٩٩٥ إدارة تعنى بالمشاكل المتصلة بالأسرة ونوع الجنس داخل وزارة الرعاية الاجتماعية.

٥٣ - واحتفل معهد الرعاية الأسرية التابع لوزارة الصحة في كولومبيا بـ "شهر الأسرة" في الفترة الواقعة ما بين الأحد الثاني من أيار/ مايو والأحد الثاني من حزيران/يونيه. ونظم المعهد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ حلقة دراسية دولية عن الأسرة والتنمية في القرن الحادي والعشرين.

٥٤ - وتضمنت أنشطة متابعة السنة الدولية للأسرة التي اضطلعت بها حكومة قبرص ما يلي: حلقة دراسية لمدة أسبوعين عن العنف المنزلي، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية؛ والاحتفال بيوم ١٥ أيار/ مايو من عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بوصفه اليوم العالمي للأسرة؛ والدعاية والدراسات والمحاضرات الأكاديمية بشأن مسائل الأسرة؛ وإنشاء لجنة دائمة للأسرة.

٥٥ - وشددت وزارة الشؤون الاجتماعية واللجنة المعنية بالطفل المشتركة بين الوزارات في الدانمرك على ضمان تحسين التوازن بين العمل والحياة الأسرية. وفي عام ١٩٩٦، خصصت الحكومة ١٧٥ مليون كرونة دانمركية لمساعدة الأسر التي تعول أطفالا وتمر بحالة متأزمة.

٥٦ - وصدقت حكومة فيجي مؤخرا على اتفاقية حقوق الطفل وعلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهناك مشروع لخطة عمل وطنية بشأن الأسرة يجري استعراضها. وكان الموضوع المخصص لعام ١٩٩٥، وهو عام الاحتفال باليوبيل الفضي لاستقلال فيجي، هو "الأسرة، أمل فيجي". وأنشئ "مركز الأنشطة المتعلقة بالأسرة والسكان" لمساعدة المنظمات غير الحكومية على إدماج مسائل الأسرة في برامج تلك المنظمات.

٥٧ - وفي فنلندا، بدأت وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والصحة، بالتعاون مع المؤسسة الاجتماعية الأوروبية، في تنفيذ مشروع بحثي تنموي بشأن الجمع بين العمل والحياة الأسرية، ينتظر الانتهاء منه في عام ١٩٩٩. وصدر في عام ١٩٩٦ قانون يكفل لجميع الأسر التي تضم أطفالا دون سن الالتحاق بالمدرسة حق الانتفاع بمراكز الرعاية النهارية البلدية.

٥٨ - وفي غانا، أنشئت لجنة مشتركة بين القطاعات للتخطيط الوطني، تحت رعاية وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، لتخطيط برامج الأسرة وتنفيذها.

٥٩ - ووضعت حكومة ماليزيا خطة عمل وطنية للأسر الماليزية. كما جرى التأكيد على مسائل الأسرة في خطة ماليزيا السابعة (١٩٩٦-٢٠٠٠).

٦٠ - وفي مالطة، أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية هيئة الدراسات والبحوث المتعلقة بالأسرة. وأجريت دراسة استقصائية لتقرير الحالة الفصلية للأسر المالطية بهدف وضع سياسات المستقبل.

٦١ - وفي نيوزيلندا، بدأت إدارة الرعاية الاجتماعية استراتيجية للخدمات الاجتماعية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥ تركز على الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، يزمع اتخاذ المبادرات الآتية: إنشاء "معهد دراسات الأسرة" لإجراء البحوث وتوفير المعلومات؛ وإنشاء "الوحدة السياسية" لرصد المقترحات المتصلة بالسياسة وأثرها على الأسر؛ وإنشاء "مفوضية شؤون الأسرة والطفل"؛ وتحويل "يوم الأسرة النيوزيلندية" إلى مناسبة سنوية.

٦٢ - وفي الفلبين، صدر أمر تنفيذي رئاسي في عام ١٩٩٥ بإنشاء لجنة توجيهية للاحتفال بأسبوع الأسرة احتفالا مناسبا (الأحد الرابع من شهر أيلول/سبتمبر). وأجريت ستة عشر مشاورة إقليمية لرصد خطة العمل للأسرة الفلبينية. ومن بين أنشطة الاحتفال بأسبوع الأسرة عملية البحث السنوي عن أبرز الأسر الفلبينية التي مارست القيم الأسرية في حياتها اليومية. وقررت اللجنة التوجيهية اعتماد برنامج لمناهضة المواد الإباحية .

٦٣ - وفي البرتغال، عمدت اللجنة العليا للنهوض بالمساواة وبالأسرة، في عام ١٩٩٦، إلى تنظيم الاجتماعات وتعميم المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالأسرة كما وفرت المساعدات المالية والتقنية لمختلف

المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، بُدئ في إجراء أبحاث وإصدار تشريعات هدفها تعزيز الأسرة. وفي عام ١٩٩٥، وافق البرلمان على قرار يشدد على الدور الحيوي الذي تضطلع به الأسرة وعلى حقها في الحماية، وعُهد بتنفيذه إلى إدارة شؤون الأسرة، التي أنشئت في عام ١٩٨٢.

٦٤ - وتركز حكومة سان تومي وبرينسيبي على قانون الأسرة واضطلعت بدراسات عن الأسرة. وقد أنشأت مراكز لأولاد الآباء والأمّهات العاملين وشرعت في بث برامج تلفزيونية وإذاعية معنية بالتثقيف الأسري.

٦٥ - وفي سنغافورة، نشرت على نطاق واسع مجموعة إعلامية عن تثقيف الجمهور في مجال القيم الأسرية لمساعدة الأسر المنخفضة الدخل. ومنذ عام ١٩٩٥، اضطلع ببرامج تثقيفية في مجال الحياة الأسرية. وبدأت وزارة التنمية المجتمعية، التي تدير شعبة النهوض بالأسرة وشعبة دعم الأسرة، في القيام بالحملات، والاحتفال باليوم الوطني للأسرة، وإقامة المعارض، والاضطلاع بما شابه ذلك من أحداث.

٦٦ - وفي جنوب افريقيا، بُدئ في عام ١٩٩٦ في وضع مشروع كتاب أبيض للرعاية الاجتماعية يبرز دور الأسرة ويجري حاليا أيضا وضع برنامج عمل وطني لأسر جنوب أفريقيا وأطفالها وشبابها في إطار خطة العمل الخمسية للرعاية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، أعطيت أولوية لبرنامج مكافحة العنف الأسري وبرنامج الاحتفال باليوم الوطني للأسرة في ٨ نيسان/أبريل.

٦٧ - وفي تايلند، أنشئت اللجنة الوطنية للأسرة في إطار الهيئة الوطنية لشؤون المرأة. وأثناء الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، وضعت اللجنة سياسات وخطط السنوات العشر للنهوض بالأسرة. وقامت أيضا بتمويل الأنشطة المحلية لدعم الأسرة في المحافظات، واستعرضت القوانين المتعلقة بالأسرة، ونظمت حلقتين دراسيتين بشأن مسائل الأسرة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

٦٨ - وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، أنشأت حكومة تونس وزارة للمرأة وشؤون الأسرة، وأعلنت ١١ كانون الأول/ ديسمبر يوما وطنيا للأسرة، وأنشأت مجلسا وطنيا للمرأة.

٦٩ - وفي فنزويلا، ساعدت وزارة الأسرة المنظمات غير الحكومية والجماعات المجتمعية القاعدة على المشاركة في البرامج الاجتماعية المعنية بالأسر. كما أنها نقحت واعتمدت تشريعات هامة، وعززت آليات متابعة وتقييم البرامج والسياسات المتعلقة بالأسرة.

باء - الصعيد الإقليمي

٧٠ - نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حلقة عمل مدتها يوم واحد، للاحتفال باليوم العالمي للأسرة في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٥. واستمعت حلقة العمل تلك إلى محاضرات عن حالة الأسر المشردة في أثيوبيا، وعن العلاقات بين الجنسين داخل الأسرة الأثيوبية، وعن صحة الأسرة. كذلك نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٩٦ حلقة دراسية عن وباء الإيدز والآثار المترتبة عليه بالنسبة إلى التنمية البشرية والانتفاع بالموارد البشرية في أفريقيا.

٧١ - وفي عام ١٩٩٦، أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قاعدة معلومات بشأن السياسات والتدابير التي تؤثر على المرأة والأسرة في المنطقة كما أعدت ببليوغرافيا مشروحة عن المرأة العربية والأسرة العربية. وإضافة إلى ذلك، يجري التخطيط لإجراء دراسة عن الأسر المعيشية التي ترأسها الإناث في المنطقة لاستقصاء مفهوم تأنيث الفقر بالنسبة إلى المرأة العربية.

٧٢ - وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، اضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمشاريع تتعلق بتعزيز الضمان الاجتماعي للفقراء والإعداد على مدى الحياة لمواجهة الشيخوخة. أما الرسالة الإخبارية التي تصدر بعنوان "التنمية الاجتماعية" مرتين في السنة، فهي تنشر بانتظام معلومات عن موضوعات تتعلق بالأسرة. وقد بدأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشروعا بعنوان "تعزيز دور الأسرة في توفير الحماية الاجتماعية لأفرادها الضعفاء، بمن فيهم المسنون" وذلك بهدف مساعدة الحكومات في المنطقة على إعداد سياسات وبرامج تراعي الأسرة.

٧٣ - وتنسق اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشروعا بحثيا تعاونيا على مستوى المنطقة كلها عن الخصوبة والدراسات الاستقصائية الأسرية. لتوليد معلومات ذات صلة بتكوين الأسر الحالية وأصولها، وتوزيع مختلف مهام الأسرة المعيشية، وتفكك الأسر، وعن عدد مختار من القيم والمواقف الأسرية. وهناك دفعة أخرى من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالخصوبة والأسرة يزمع القيام بها في عام ٢٠٠٠.

جيم - الصعيد الدولي

١ - منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها

٧٤ - أعد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات خططا للعمل لإدراجها في الصيغة المنقحة لخطة العمل على مستوى المنظومة كلها بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات، وتعد الأسرة فيها وسيلة من وسائل عملية الوقاية والعلاج والتأهيل. وللأسرة مكانها أيضا في الخطط التي تتناول نوع الجنس وإساءة استعمال المخدرات؛ والأطفال والشباب الذين يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة؛ وإساءة استعمال

المخدرات في أماكن العمل، والوقاية من إساءة استعمال المخدرات في البيئة المدرسية. وتستهدف أنشطة التعاون التقني الشباب المعرضين بشدة لخطر إساءة استعمال المخدرات، وقد أدمج التركيز على الأسرة في هذه العملية. واضطلع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بأنشطة تركز على النساء من حيث كونهن مسيئات لاستعمال المخدرات، وأفراد في أسر المسيئين لاستعمال المخدرات، وعناصر فاعلة في عمليات الوقاية والتغيير.

٧٥ - وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦، كانت هناك أنشطة ومشاريع متعددة اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تستهدف تحسين رفاه الأسرة. وتم التركيز بشكل خاص على التحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية المعقود في روما من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الذي تصدى لموضوع الأمن الغذائي ولحق جميع الناس في الحصول على أغذية كافية ومأمونة تغذويا.

٧٦ - وشملت أنشطة المتابعة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إنشاء برامج رائدة مع كل من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا، والاحتفال باليوم الدولي للأسر مع لجنة باريس للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة، وعقد مؤتمر بشأن السياسة الأسرية، ونُشر مقال بعنوان "دعم مسؤولية الأسرة عن حقوق الطفل: وجهة نظر تربية".

٧٧ - وشددت منظمة العمل الدولية على تعزيز أمر اتخاذ تدابير من شأنها تمكين العمال من أداء أعمالهم ورعاية أسرهم. وصدر كتيب عنوانه "تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال ذوي المسؤوليات الأسرية" ضم المبادئ والمتطلبات الواردة في "الاتفاقية المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات العائلية" (رقم ١٥٦).

٢ - المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

٧٨ - في عام ١٩٩٥، بدأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا مشروع دراسة جار عن الأسرة عنوانه "دراسة عن جدوى إنشاء آلية تابعة للرابطة تعنى بالنهوض بالطفل والأسرة".

٧٩ - وبالتعاون مع المكتب الكاثوليكي الدولي لرعاية الطفولة، بدأت اللجنة الأوروبية والمجلس الأوروبي في مشروع مدته ثلاث سنوات عنوانه "المتحد الأوروبي" (European Consortium) عن التعليم في مجال التواصل بين الكبار والأطفال.

٣ - المنظمات غير الحكومية

٨٠ - واصل قطاع المنظمات غير الحكومية دوره كشريك. وواصلت المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية أنشطتها في تعزيز مبادئ وأهداف "السنة" بتنظيم اجتماعات أو حلقات دراسية عن مسائل الأسرة وبإجراء أنشطة تدريبية وبحوث ودراسات عن مسائل الأسرة.

٨١ - ونظم الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بالأسرة عدة اجتماعات تتصل بالموئل الثاني والسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦). وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، نظم في كيبك، كندا، مؤتمر دولي عن السياسات الأسرية.

٨٢ - وشرعت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في فيينا في خطة عمل للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ ومشروع إطار للعمل في المستقبل للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ وأصدرت النشرة الاخبارية "Families International". ونظمت اللجنة في ١١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في فيينا حلقة دراسية عن إدماج الأسرة في التقدم والتنمية الاجتماعيين.

٨٣ - ونظم اتحاد المنظمات الأسرية في الجماعة الأوروبية مؤتمره الأوروبي الرابع المعني بالأسرة في إطار موضوع "السياسة الاجتماعية - عبء على الاقتصاد الأوروبي أم دعم له" في دبلن في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ويعقد هذا المؤتمر كل ثلاث سنوات. ومن الأولويات الأخرى للاتحاد ادراج السياسة الأسرية في اتفاقية الاتحاد الأوروبي.

٨٤ - وتوسعت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك في جهودها لتأمين ادراج الأسرة - ولا سيما دورها الأساسي - في نتائج المؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات. ويركز برنامجها للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ على الدعوة والأنشطة الترويجية.

٨٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية التالية الأمانة العامة عن مشاركتها واشتراكها الفعليين في أنشطة التابعة: جماعة الطائفة البهائية الدولية، ومؤسسة كاريتاس الدولية، ومؤسسة حقوق الأسرة - الأمانة الدولية، والرابطة الدولية لنوادي اللاينز - ونادي اللاينز الدولي، والمكتب الكاثوليكي الدولي لرعاية الطفولة، والاتحاد الدولي للتدبير المنزلي والاتحاد الدولي لتعليم الوالدين والاتحاد الدولي للإخصائيين الاجتماعيين، وحركة ATD الدولية للعالم الرابع، والمائدة المستديرة الدولية للنهوض بالمشورة ومنظمة "الروتاري الدولية"، والمؤسسة الآسيوية للخدمات والبحوث المعنية بالأسرة والثقافة، ومؤسسة كندردورف الغوثية الدولية، ومركز دراسات الأسرة، والمنظمة الأمريكية لخدمة الأسرة ومعهد هنري - دونانت، والمركز الوطني للبحث والتنمية لأغراض الرعاية الاجتماعية والصحة، ومنظمة أصدقاء الأسرة، ومنتدى البرلمانيين الآسيوي المعني بالسكان والتنمية.

٤ - المعاهد البحثية والأكاديمية

٨٦ - خلال فترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧، نقح المعهد الاسترالي للدراسات الأسرية ووسع دليله الدولي للأنشطة البحثية للسنة الدولية للأسرة وأتاحه على شبكة "انترنت". ويعتزم المعهد مواصلة تطوير موقع الشبكة العالمية كمرتكز للبحوث الأسرية والمعلومات المتعلقة بالسياسات الأسرية.

٨٧ - واضطلع معهد فانييه للأسرة بمشاريع وأنشطة لتطوير الشراكات من قبيل النظرة العامة الإحصائية على بيانات الأسرة، وإنشاء خدمة كندية لبيانات الأسرة، وتوسيع برنامجه لتطوير الشراكات، وتوزيع نشرته "Transition" (الانتقال).

٨٨ - وفي فترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦، أصدر معهد تاتا للعلوم الاجتماعية كتابا معنونا "Indian Bibliographies on the Family" بتمويل من وزارة الرعاية الهندية. وأصدر أيضا أعدادا خاصة عن الأسرة في إطار نشرة "The Indian Journal of Social Work" وكذلك في تقرير حكومي عنوانه Commitment to Family Well-Being: A Report to the People.

٨٩ - وأنشأ "المركز التجاري للمدن الموالية للأسرة" التابع لجامعة أكرون، أوهايو، الولايات المتحدة، على الشبكة العالمية شبكة اتصالات تفاعلية ترمي إلى خزن واستقصاء واسترجاع المعلومات بشأن عدة أمور منها العلاقات الأسرية، والجنس والانجاب، والمشاكل الخاصة وعوامل الخطر، والمشورة الأسرية والتثقيف في شؤون الأسرة، والمسائل الثقافية والاجتماعية والحضرية، والاحتياجات الأساسية وأوقات الفراغ، والتسلية، والاستهلاك والتنمية المستدامة والعمل.

٩٠ - وقد أسس في عام ١٩٩٥ المنتدى الدولي للسياسات المتعلقة بالأسرة الواقع مقره في مونتريال ليكون ناديا يضم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية والأكاديمية. وهو يرمي إلى تسهيل التعاون الدولي في مجال شواغل الأسرة وتشجيع مشاركة الشركاء في المشاريع والأنشطة التي يحددها مجلس مديريه.

خامسا - أنشطة الأمانة العامة المتصلة بمتابعة السنة الدولية للأسرة

٩١ - أدرجت الأنشطة المتعلقة بمتابعة السنة الدولية للأسرة في برنامج عمل شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وهي تسترشد بالأهداف الطويلة الأمد الواردة ضمنيا في المقررات المتخذة بشأن الأسرة في سياق "السنة" وفي إطار ما صدر عن المؤتمرات العالمية المعقودة في الآونة الأخيرة من أحكام تتعلق بالأسرة.

٩٢ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٤٢/٥٠، تم تغيير تسمية صندوق التبرعات للسنة الدولية للأسرة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأنشطة الأسرية. ويتواصل تقديم المساعدة إلى الأنشطة والمشاريع التي تعود بالنفع المباشر على الأسر، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وواصلت الأمانة العامة إدارة الصندوق فنيا باستعراض الطلبات الواردة من الحكومات والمنظمات غير الحكومية بشأن التمويل، وإعداد توصيات التمويل، ورصد المشاريع وتقييمها. وقدرت موارد الصندوق في نهاية عام ١٩٩٦ بحوالي ٠٠٠ ٣٦٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٩٣ - واتخذت شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية إجراءات للاحتفال على نطاق عالمي باليوم الدولي للأسر (١٥ أيار/ مايو) وذلك بإعداد معلومات أساسية عن الأسرة لغرض استخدامها من جانب الحكومات، ووكالات وأجهزة الأمم المتحدة بما فيها اللجان الإقليمية ومراكز الأمم المتحدة للإعلام والمنظمات غير الحكومية. وأعدت رسالة من الأمين العام لتعميمها على نطاق واسع في عام ١٩٩٦ ثم من جديد في عام ١٩٩٧. وقد احتفل في عام ١٩٩٦ باليوم الدولي للأسر في بلدان كثيرة من جانب الحكومات[١٧] ووكالات وأجهزة الأمم المتحدة[١٨] والمنظمات غير الحكومية[١٩] والكثير من المعاهد التعليمية وهناك بلدان كثيرة أخذت في تنظيم أحداث لعام ١٩٩٧.

٩٤ - وعمدت الأمانة العامة، في معرض جهودها الرامية إلى تشجيع وتعزيز التعاون الدولي بشأن المسائل الأسرية، إلى التوقيع على مذكرة تفاهم مع مركز براتسلافا الدولي للدراسات الأسرية، كما قدمت المساعدة الفنية إلى الوزارة الاتحادية النمساوية لشؤون البيئة والشباب والأسرة في اختيار المرشحين لبرنامج الزائرين لدراسة الخدمات والاستحقاقات النموذجية التي تقدم للأسرة في النمسا ومراجعة البرنامج. ويجري إعداد جرد بشأن أفضل الممارسات في مجال السياسات الأسرية لتسهيل تبادل المعلومات والخبرات. وتعمل الأمانة العامة على نحو وثيق مع حكومة النمسا في هذا الصدد.

٩٥ - وجرى تعزيز العلاقات الداعمة مع لجان المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في فيينا ونيويورك وباريس. وشاركت الشعبة في عدة اجتماعات تتصل بالأسرة رتبتها المنظمات غير الحكومية والمعاهد الأكاديمية المعنية.

٩٦ - وبالتعاون مع الاتحاد الدولي لتثقيف الوالدين، والاتحاد الدولي للتدريب والتنمية، ومركز دراسات الأسرة في جامعة أكرون تقوم الشعبة بتعزيز البحوث ذات المنحى التطبيقي والدراسات الإفرادية بشأن المسائل الأسرية البارزة.

٩٧ - وعملت الشعبة، بوصفها مركز التنسيق المعني داخل منظومة الأمم المتحدة بالمسائل المتعلقة بالأسر، على مواصلة جهودها في مجالي التشاور والتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الشركاء في السنة الدولية للأسرة فيما يتعلق بالمتابعة الفعالة للسنة. ومن أهم ما اشتملت عليه هذه الجهود التعاونية الدعوة إلى اعتبار الأسرة القضية الرئيسية في السياسة الاجتماعية. واستخدمت الشعبة الاجتماعات والمؤتمرات والمراسلات العامة لترويج المواضيع المتعلقة بالأسرة وإذاعة المعلومات عنها. وأرسلت رسائل سيارة ركزت على تشجيع مراكز التنسيق الوطنية، وهيئات الأمم المتحدة، وقطاع المنظمات غير الحكومية لتوليد أنشطة موضوعية وإعلامية.

٩٨ - ويسترشد العمل الحاضر والمقبل فيما يتعلق بمسائل الأسرة بتوصيات المؤتمرات العالمية المعقودة في التسعينات والولايات المحددة المنوطة بالمنظمات الحكومية الدولية.

٩٩ - وتكمن أهمية المؤتمرات العالمية ومواضيعها الأساسية ذات الصلة بمسائل الأسرة في تأكيد الأهداف المحددة للسنة الدولية للأسرة وإقرار أهمية الأسرة بوصفها النواة الاجتماعية الأساسية وفائدة توخي منظور يراعي الأسرة في السياسات الاجتماعية والإنمائية.

١٠٠ - وبالإضافة إلى الولايات الحكومية الدولية الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، نجد أن النتائج التي خلصت إليها الاجتماعات الإقليمية التي عقدت في عام ١٩٩٣، وخلص إليها المؤتمر الدولي المعني بالأسر الذي عقد في مونتريال في عام ١٩٩٤ والاجتماع الأقاليمي لمراكز التنسيق الذي عقد في عام ١٩٩٥ لها أهميتها هي أيضا من حيث أنها تجسد الأفكار بشأن بناء المؤسسات وتعزيز التعاون الدولي بشأن مسائل الأسرة.

١٠١ - ومع مراعاة ما تقدم، ستواصل الشعبة تشجيع التعاون الدولي في سياق متابعة السنة الدولية للأسرة. وهي ستقوم على وجه التحديد بما يلي:

(أ) المساعدة على إدراج شواغل الأسرة داخل برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ الذي تضطلع به لجنة التنمية الاجتماعية؛

(ب) توفير التوجيه في مجال السياسة العامة بشأن سبل تعزيز ما يرتكز على الأسرة من عناصر السياسات والبرامج في إطار اتباع نهج شامل ومتكامل تجاه التنمية؛

(ج) تسهيل نشر وتبادل الأفكار والخبرات بشأن مسائل الأسرة، وتعزيز إقامة الشبكات الرابطة مع الشركاء المعنيين والمجتمع المدني، والقيام في هذا السياق، بتنظيم سلسلة من الاجتماعات دون الإقليمية لأفرقة الخبراء.

(د) وضع جرد لأفضل الممارسات المتبعة في مجال السياسات الأسرية؛

(هـ) إعداد تقرير عالمي يتضمن نبذات وصفية قطرية عن الأسرة.

(و) تعبئة الموارد بعدة طرق، منها الصندوق الاستئماني للأنشطة الأسرية، بغية دعم المبادرات المشار إليها أعلاه.

الحواشي

(١) A/45/625، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1، المجلد الأول والمجلد الأول/التصويب ١، والمجلد الثاني، والمجلد الثالث، والمجلد الثالث/التصويب ١) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات)، والمجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) A/CONF.157/24 (Part I).

(٤) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) A/CONF.166/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٦) A/CONF.177/20، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٧) A/CONF.165/14، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ...، القرار ١، المرفق الأول.

(٩) A/CONF.177/20، الفصل الأول، القرار ١ المرفق الثاني.

(١٠) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(١١) A/CONF.165/14، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(١٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(١٣) A/CONF.166/9، الفصل الأول القرار ١، المرفق الثاني.

(١٤) قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(١٥) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق.

الحواشي (تابع)

(١٦) قرار الجمعية العامة ٢٥/٤٤، المرفق.

(١٧) الاتحاد الروسي، أثيوبيا، ألبانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البحرين، البرتغال، بيلاروس، تونس، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، سنغافورة، الفلبين، فنلندا، فيجي، قبرص، كولومبيا، لاتفيا، ماليزيا، الهند.

(١٨) إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومراكز الأمم المتحدة للإعلام.

(١٩) اتحاد الأسر اللاتفية الكبيرة، والرابطة الكونغولية لرفاه الأسر، والمعهد الهندي للسلم، ونزع السلاح وحماية البيئة، ومنتدى المنظمات غير الحكومية المعني بالأسر، الهند، ومركز التوثيق والبحث في جامعة فالي دو ريو دوس سينوس (البرازيل)، واللجنة الدائمة المعنية بالأسرة للمنظمات غير الحكومية التابعة لليونسكو، وجامعة بادوا، ومجلس هونغ كونغ للخدمات الاجتماعية، والمجلس الأرجنتيني للتنمية والعمل الاجتماعي.

- - - - -